Distr.
GENERAL

S/RES/1049 (1996)
5 March 1996



مجلس الأمن

القرار ١٠٤٩ (١٩٩٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٦٣٩ المعقودة
في ٥ آذار/مارس ١٩٩٦

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته السابقة وبيانات رئيسه بشأن الحالة في بوروندي، لا سيما بيان رئيسه بتاريخ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/PRST/1996/1) والقرار ١٠٤٠ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦،

وإذ يحيط علما بالآراء التي أعربت عنها حكومة بوروندي والمبينة في الرسالة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن والمؤرخة ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ (S/1996/110، المرفق)،

وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها رئيس بوروندي ورئيس وزرائها وأعضاء الحكومة الآخرون لتهدئة الحالة في البلد،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء الدعم الذي يقدمه إلى جماعات معينة في بوروندي بعض مرتكبي جريمة إبادة الأجناس في رواندا، وما يمثله ذلك من تهديد للاستقرار في المنطقة،

وإذ يساوره بالغ القلق أيضا إزاء جميع أعمال العنف المرتكبة في بوروندي واستمرار بعض محطات الإذاعة في التحريض على الكراهية العرقية والعنف، وتنامي دعوات الاستبعاد وإبادة الأجناس،

وإذ يشعر بانزعاج بالغ من أن استمرار النزاع قد أثر سلبيا على الحالة الإنسانية وعلى قدرة المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدة لشعب بوروندي،

وإذ يؤيد أعمال لجنة التحقيق المنشأة بموجب القرار ١٠١٢ (١٩٩٥)،

وإذ يحيط علما بالرسالة الموجهة من الأمين العام إلى رئيس المجلس والمؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/1996/8)، التي يفيد فيها بأن لجنة التحقيق ترى أن عدد موظفي الأمن التابعين للأمم المتحدة والمكلفين بحمايتها حاليا غير كاف،

وإذ يؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى أن يقوم جميع المعنيين في بوروندي، بمن فيهم المتطرفون داخل البلد وخارجه، ببذل جهود متضافرة لإخماد جذوة الأزمة الحالية، والالتزام بإجراء حوار يهدف إلى التوصل إلى تسوية سياسية دائمة وتهيئة الظروف المواتية للمصالحة الوطنية،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بمساعدة شعب بوروندي على التوصل إلى حل سياسي دائم،

وإذ يسلم بالحاجة الملحة إلى القيام باستعدادات ترمي إلى استباق ومنع تفاقم الأزمة الحالية في بوروندي،

وإذ يعيد تأكيد دعمه لاتفاقية الحكم المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (S/1995/190، المرفق)، ولمؤسسات الحكم المنشأة بموجبها؛

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ (S/1996/116)؛

٢ - يدين أشد الإدانة جميع أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين واللاجئين والأفراد القائمين بالأنشطة الإنسانية الدولية، واغتيال المسؤولين الحكوميين؛

٣ - يطالب بأن يمتنع جميع المعنيين في بوروندي عن القيام بأي أعمال عنف وعن التحريض على العنف وعن السعي إلى زعزعة استقرار الحالة الأمنية أو إلى الإطاحة بالحكومة بالقوة أو بأي وسيلة أخرى غير دستورية؛

٤ - يطلب من جميع المعنيين في بوروندي المشاركة، على وجه الاستعجال، في مفاوضات جدية وتقديم تنازلات متبادلة في إطار الحوار الوطني الذي اتفق عليه الموقعون على الاتفاقية، وزيادة الجهود المبذولة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية؛

٥ - يكرر دعوته للدول الأعضاء وغيرها إلى التعاون في تحديد محطات الإذاعة التي تحرض على الكراهية وارتكاب أعمال العنف في بوروندي، وفي إزالة تلك المحطات؛

٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس، بالتشاور مع الدول والمنظمات المعنية، تقريرا عن إمكانية إنشاء محطة إذاعة تابعة للأمم المتحدة في بوروندي، بوسائل تشمل التبرعات، لتشجيع المصالحة والحوار وبث المعلومات البناءة، فضلا عن دعم الأنشطة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وبخاصة في مجالي اللاجئين والعائدين؛

٧ - يطلب من جميع الأطراف أن تتعاون على النحو التام مع لجنة التحقيق، ويذكر حكومة بوروندي بمسؤوليتها عن كفالة الأمن والحماية لأعضاء اللجنة وموظفيها، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع حكومة بوروندي وبعثة المراقبين التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في بوروندي بهدف كفالة توفير الأمن الكافي للجنة، ويدعو الدول الأعضاء إلى تقديم تبرعات كافية لتمويل اللجنة؛

٨ - يعرب عن دعمه القوي للجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص ومنظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الأوروبي والرئيسان السابقان نيريري وكارتر، ووسطاء المصالحة الآخرون الذين عينهم مؤتمر القاهرة، وغيرهم ممن يسعون إلى تيسير الحوار السياسي في بوروندي، ويشجع المجتمع الدولي على تقديم الدعم السياسي والمالي للحوار الوطني؛

٩ - يدعو الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية وغير الحكومية إلى التأهب لتقديم المساعدة لدعم التقدم الذي أحرزه الأطراف نحو إجراء حوار سياسي، وإلى التعاون مع حكومة بوروندي في المبادرات الرامية إلى تحقيق الإنعاش الشامل في بوروندي، في مجالات عدة منها إصلاح الجيش والشرطة، والمساعدة القضائية، وبرامج التنمية، والدعم لدى المؤسسات المالية الدولية؛

١٠ - يشجع منظمة الوحدة الأفريقية على زيادة حجم بعثة المراقبين التابعة لها في بوروندي، وفقا لما طلبته رسميا حكومة بوروندي، ويؤكد ضرورة أن يعمل المراقبون العسكريون دون فرض أي قيود على تنقلهم إلى أي جزء من البلد؛

١١ - يعلن التزامه بمساعدة الأطراف في تنفيذ الاتفاقات المتوصل إليها عن طريق الحوار السياسي، واستعداده للقيام بذلك؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور حسب الاقتضاء مع حكومة بوروندي، ورؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى، والدول الأعضاء المعنية، ومنظمة الوحدة الافريقية، والاتحاد الأوروبي، بتكثيف الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر إقليمي للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى لمعالجة مسائل تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي فضلا عن إحلال السلام والأمن في دول منطقة البحيرات الكبرى؛

١٣ - يشجع الأمين العام على مواصلة مشاوراته مع الدول الأعضاء المعنية ومنظمة الوحدة الافريقية، حسب الاقتضاء، بشأن التخطيط للطوارئ سواء فيما يتعلق بالخطوات التي يمكن اتخاذها لدعم الحوار الشامل، أو فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية السريعة إذا ما انتشر العنف على نطاق واسع أو طرأ تدهور خطير على الحالة الإنسانية في بوروندي؛

١٤ - يقرر أن يبقي الحالة قيد الاستعراض المستمر، وأن يواصل النظر في التوصيات المقدمة من الأمين العام في ضوء التطورات في بوروندي ويعلن استعداده للاستجابة حسب الاقتضاء واضعا في اعتباره كل الخيارات ذات الصلة، بما فيها الخيارات المنصوص عليها في القرار ١٠٤٠ (١٩٩٦)؛

١٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقي المجلس على علم وثيق بالحالة في بوروندي، بما في ذلك جهوده الرامية إلى تيسير إجراء حوار سياسي شامل، وأن يقدم تقريرا إلى المجلس إذا ما حدث تدهور خطير في الحالة، وأن يقدم تقريرا وافيا عن تنفيذ هذا القرار بحلول ١ أيار/مايو ١٩٩٦؛

١٦ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.

- - - - -